فسمي احتمال انتقالها بهما من الحرمة التي تحل بالسبب الشرعي نسخا وتبديلا واما الخمر والربا فلحرمتها لان النسخ انما يقتضي احلال ما كان حلالا ثم حرم وانما الربا فيحتمل النسخ في نفسه وان لم يرد النسخ في حقه الا يرى انه يحل في دار الحرب وقوله في كلام المصنف ونسخ على غير سبب وذلك لان قوله نسخا متعلق بشرب الخمر واكل الربا وقوله تبديلا بالربا او السرقة مرادا به تبديل نوع انقلاب المحل على ما ذكر وعدا اياده والحمل على الاولى اولى فاذا كان كذلك لم يكن حرمة هذه الاشياء في معنى حرمة اسم الله تعالى لان حرمة لا تحل في حال فلا يتحقق اليمين بذكر هذه الاشياء ولانه ليس بمتعارف فلا يكون يمينا

**فصل في الكفارة** لما فرغ من بيان الموجب شرع في بيان الموجب وهو الكفارة لكن هي موجب اليمين عند الانقلاب لان اليمين لم يشرع للكفارة بل يتقلب موجبها عند انقلابها يا بحنث وكلامه واضح وكون الواجب احد الاشياء على التخيير او واحد معينا عند الله وان كان مجهولا عندنا وعدم حمل الشافعي المطلقة على المقيد على ما هو من مذهبه وتمام ذلك موقوف في الشرع فليطلب ثمة وقوله وهو الصحيح احتراز عما روي في نوادر ابن سماعة انه يجوز وفي رواية اخرى ان اعطى المسرأة ويل امرأة لا يجوز وان اعطى الرجل يجوز لان العبر

رد

رد العصر مما يجوز به الصلاة لان ستره الشرع فرض لا يجوز الصلاة بدونه اما ما زاد وتطيع ففضل يعتبر للتجمل او للتدفع فلا يؤاخذ عليه في الكسوة كما لا يؤاخذ عليه الادام في الطعام وقوله لكن ما يجزيه عن الكسوة يجزيه عن الطعام باعتبار القيمة يعني لو اعطى كل مسكين نصف ثوب لم يجزه من الكسوة لان الانسان لا يعصل به ولكنه يجزيه من الطعام اذا كان نصف ثوب يساوي نصف صاع من حنطة وكذا لو اعطى عشرة مساكين عن ايمانهم وهو ثوب كثير القيمة فغلب كلا منهم اكثر من قيمة ثوب لم يجز من الكسوة لانه لا يكتسي به كل واحد منهم ولكن يجزيه من الطعام وهل يشترط النية او لا ذكر شيخ الاسلام في ظاهر الرواية يجزيه نوى ان يكون يدا عن الطعام او لم ينو وعن ابي يوسف اذا نوى ان يكون يدا عن الطعام يجزيه عن الطعام وان لم ينو لم يجزه وان قدم الكفارة على الحنث لم يجزه وقال الشافعي يجزيه بالاجماع لانه اداها بعد السبب وهو اليمين لانها تضاف الى اليمين يقال كفارة اليمين والواجبات تضاف الى اسبابها حقيقة فالاداء بعد السبب حاصل لا محالة واشبه التكفير بعد الجرح ولنا ان الكفارة تستر الجناية والجناية هينا لا ما تحل بحنث حرمة اسم الله تعالى بالحنث واليمين ليست بسبب صواب عن قوله لانه اداها بعد السبب وهو